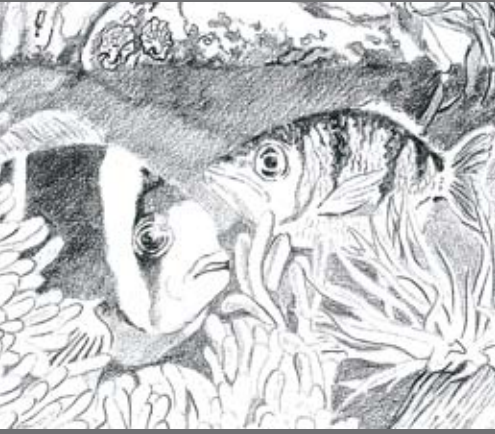


فئات ومعايير القائمة الحمراء للاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية

الإصدار ٣,١



إن هذا الكتاب بما يتضمنه من موضوعات ودلالات جغرافية لا يعبر مطلقاً عن رأي الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية بشأن الأوضاع القانونية لأي بلد أو منطقة أو إقليم كما أنه لا يمس سلطاتها وحدودها.

إن وجهات النظر المطروحة في هذا المجلد لا تعبر بالضرورة عن آراء الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية.

دار النشر: الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية، جلاند (سويسرا) وكامبريدج (المملكة المتحدة).

حقوق النشر: الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية لسنة ٢٠٠١. يمكن استخدام هذا العمل لأغراض تعليمية أو أي أغراض أخرى غير تجارية دون ترخيص كتابي مسبق من ملاك حقوق الطبع بشرط التنويه الكامل عن المصدر. يحظر استغلال هذا العمل في الأغراض التجارية دون إذن كتابي مسبق من ملاك حقوق الطبع.

المراجع: الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية (٢٠٠١). فئات ومعايير القائمة الحمراء للاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية: الإصدار ٣,١ لجنة بقاء الأنواع، الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية، جلاند (سويسرا) وكامبريدج (المملكة المتحدة).

رقم الإجازة: 978-2-8317-1230-7

الإيداع القانوني: MA 25-2010

الرسومات التوضيحية: تنوع الحياة من قبل فريدريكو جيما.

الترجمة: سامي زلط.

إنتاج: مركز البحر المتوسط للتعاون

الطباعة: Solprint, Mijas (Spain)

متوفرة من قبل: IUCN Centre for Mediterranean Cooperation

C/ Marie Curie 22
29590 Campanillas, Malaga, Spain.
Tel: +34 952 028430
Fax: +34 952 028145

أو

IUCN Publications Services, www.iucn.org/publications

يتوفر أيضاً كتالوج لمطبوعات الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية.

طبع نص هذا الكتاب على قطع حرير ١١٥ جم في المتر المربع ومن خامات مصنوعة ١٠٠٪ من الألياف المستديمة باستخدام عمليات خالية من الكلور.

فئات ومعايير القائمة الحمراء
للاتحاد الدولي لصون الطبيعة
والموارد الطبيعية.
الإصدار ٣,١

معد بواسطة لجنة بقاء الأنواع بالاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية.

وقمت الموافقة عليه
في الاجتماع الواحد والخمسون لمجلس الاتحاد الدولي
لصون الطبيعة والموارد الطبيعية
جلاند، سويسرا،

٩ فبراير عام ٢٠٠٠

شكر وتقدير

يعبر الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية عن شكره وتقديره لمجهودات فريق العمل المعني بمراجعة معايير القائمة الحمراء وتفانيه في بحث ومناقشة مزايا وعيوب تلك المعايير خلال ورش العمل المتعددة التي حرص على حضورها، ويضم هذا الفريق الأعضاء: رسيت أكاكايا، جوناثان بيلي، ويليام بوند، نيجل كولار، أولف جردنفورس، كيفين جاستون، كريغ هيلتون تيلور، إلودي هديسون، بوب إرفن، ديفيد كيث، راسل لاند، شارلوت لوستي، نيجل ليدر ويليماز، جورجينا ماس، ميشيل ماوندر، لاري ماستر، اي جي ميلز جولاند، سانجي مولر، هوارد باولس، اندري بونت، جون باول رودرجز، ماري سيدون، أليسون ستاترسفيلد، سيمون ستاورت، جون وانج، تتسوكازو ياهارا. شكر خاص إلى د/ جورجينا ماس الذي ترأس باقتدار عملية المراجعة المعقدة للغاية إلى أن كللت بالنجاح، وعلى أثرها تم اعتماد فئات ومعايير القائمة الحمراء من قبل الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية.

إن أعمال اللجنة واستضافة ورش العمل لم تكن ممكنة بدون الدعم المادي السخي المقدم من قبل هيئة خدمات الحياة البرية الكندية، الوزارة الفيدرالية للتعاون الاقتصادي والتنمية (ألمانيا)، هيئة حماية الكون، المحميات الطبيعية وهيئة خدمات الحياة البرية بنيو سوث ويلز بأستراليا، اللجنة العلمية بنيو سوث ويلز بأستراليا، وزارتي البيئة الفنلندية والسويدية، مركز المعلومات السويدي عن الأنواع، الصندوق العالمي لدعم الحياة البرية بالسويد. وقد تمت عملية المراجعة عن طريق مدير برنامج القائمة الحمراء بالاتحاد الدولي لصون الطبيعة والذي دعمت أعماله عن طريق وزارة البيئة والغذاء والشئون الريفية (ديفرا) بالمملكة المتحدة، ومركز العلوم التطبيقية للتنوع البيولوجي التابع للحماية الدولية، والصندوق العالمي لدعم الحياة البرية بالمملكة المتحدة.

يدين الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية لمئات العلماء الذين شاركوا في ورش العمل لمراجعة المعايير أو الذين أدلوا بتعليقاتهم واقتراحاتهم أثناء عملية المراجعة. وقد نتج عن هذه المجهودات إصدار هذا النظام القوي، سهل الاستخدام والذي يمكن تطبيقه على نطاق واسع.

كنتيجة لعملية المراجعة، أصبح العديد من المواضيع الجديدة محط اهتمام أبحاث ومطبوعات المجتمع الأكاديمي. وكلما وضحت الموضوعات الصعبة والمعقدة المحيطة بالأنواع، يتم تدوين ذلك ضمن الدليل الشامل الخاص بالمستخدم، وذلك للحفاظ على ثبات النظام المتبع لإتاحة الفرصة لكشف التغيرات الجوهرية الحادثة لأوضاع الكائنات الحية بدلا من جعلها مبهمه إذا ما تم تعديل المعايير بشكل مستمر.

لقد تمت عملية ترجمة هذا الكتيب للعربية بمجهود فريق عمل القائمة الحمراء ومركز البحر المتوسط للتعاون للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة. لذلك نود شكر كل من: كريغ هيلتون- تايلر، كارولين بولوك، رامي أبو سلمان، أنابيل كوتلود، بالإضافة الى دانيا عبد الملك لتنسيقها لهذا العمل. أخيرا نود شكر الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي والتنمية "AECID" لدعمها المادي لهذه الترجمة.

يتوافر الإصدار ٣,١ من فئات ومعايير القائمة الحمراء في كتيب باللغات التالية: الإنجليزية والفرنسية ، الأسبانية والعربية من خلال وحدة النشر التابعة للإتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية (انظر العنوان على ظهر الغلاف الأمامي).

تتوافر أيضاً عبر الموقع الخاص بلجنة بقاء الأنواع باللغات الإنجليزية والفرنسية والأسبانية والعربية وعنوانه:

<http://www.iucnredlist.org/technical-documents/categories-and-criteria>

المقدمة العامة

١. تهدف فئات ومعايير القائمة الحمراء للاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية إلى خلق نظام سهل وواضح لتصنيف الأنواع التي يتهددها خطر الانقراض، وهو بوجه عام عبارة عن إطار تصنيفي واضح وموضوعي لتقسيم الأنواع المختلفة طبقاً لاحتمالية تعرضها لخطر الانقراض، ومع أن القائمة تركز على الأنواع المهددة بالانقراض من الدرجة الأولى فإنها لا تعتبر الوسيلة الوحيدة لتحديد الأولويات والوسائل الواجب اتباعها للحفاظ على الكائنات الحية المهددة وحمايتها.

تؤكد الاستشارات والاختبارات المتعددة التي أجريت أن هذا النظام نظام قوي ويمكن تطبيقه على أغلب الأنواع، ولكن تجدر الإشارة إلى أن المعايير المستخدمة لا تضع في حسابها تاريخ حياة الأنواع وهذا قد يؤدي إلى تقدير تعرضها لخطر الانقراض بما هو أقل أو أكثر من الحقيقي.

٢. قبل عام ١٩٩٤ كانت فئات الأنواع المهددة بالانقراض التي يستخدمها الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية في قوائم الحمراء وكتبه ثابتة لمدة ٣٠ عاماً مع إجراء بعض التعديلات البسيطة ولطالما كانت في حاجة إلى التطوير (فيتز وفيتز ١٩٨٧) إلا أن المرحلة الحالية لتطويرها بدأت عام ١٩٨٩ بناءً على طلب لجنة بقاء الأنواع التابعة للاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية من اللجنة التوجيهية بوضع نهج أكثر موضوعية، وعلى أثره قام مجلس الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية باعتماد النظام الجديد للقائمة الحمراء عام ١٩٩٤.

الأهداف المحددة لفئات ومعايير القائمة الحمراء للاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية هي كالاتي:

- توفير نظام موحد يمكن تطبيقه بنفس الدقة بين مختلف المستخدمين.
- تزويد المستخدمين بدليل واضح عن كيفية تقييم العوامل التي تؤثر في تعرض الكائنات الحية لخطر الانقراض.
- توفير نظام يتيح بسهولة إجراء المقارنات بين مختلف أنواع الكائنات الحية.
- توفير ميكانيكية واضحة لتصنيف الكائنات الحية لخدمة مستخدمي قوائم الأنواع المهددة بالانقراض.

٣. منذ أن تم اعتماد فئات القائمة الحمراء من قبل لجنة الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية عام ١٩٩٤ أصبحت معترف بها دولياً على نطاق واسع وتم استخدامها في كثير من القوائم والمجلات الصادرة عن الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية، كما استخدمتها العديد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية. إن هذا الاستخدام الواسع للقائمة كان سبباً في ضرورة تحسينها مما جعل مؤتمر الحماية العالمي لعام ١٩٩٦ يكلف لجنة بقاء الأنواع بإجراء مراجعة وتعديل للنظام المتبع (الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية لعام ١٩٩٦) ولهذا جاءت هذه الوثيقة لتستعرض التعديلات التي أقرها مجلس الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية. المقترحات المطروحة في هذه الوثيقة هي نتاج لعمليات مستمرة من الصياغة والتشاور. ولقد أدى

إنتاج عدد كبير من المقترحات إلى إحداث بعض الخلط خاصةً أنه تم استخدام كل مقترح على حدة في تقسيم بعض المجموعات من الكائنات الحية من أجل حمايتها والحفاظ عليها، ولتوضيح هذا الخلط ولفتح الباب لإجراء التعديلات المطلوبة قد تم تقسيم النظام لعدد من الإصدارات المرقمة المعتمدة، وهي كما يلي:

الإصدار الأول: ماس ولاند (١٩٩١)

تناقش الورقة الأولى الأساس الجديد للتصنيفات وتعرض معايير رقمية مناسبة للفقاريات الكبيرة.

الإصدار الثاني: ماس وآخرون (١٩٩٢)

عبارة عن مراجعة شاملة للإصدار الأول بما في ذلك المعايير الرقمية المناسبة لجميع الكائنات الحية، كما يعرض تصنيف للكائنات الغير مهددة.

الفقرة الأولى من الإصدار الثاني: الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية (١٩٩٣)

وفقاً للاستشارات العديدة التي قامت بها لجنة الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية فقد تم إجراء عدة تغييرات للمعايير بتفاصيلها بما في ذلك توضيح المبادئ الرئيسية بصورة أكبر، كما تم بناء هيكل لتوضيح أهمية تصنيف الكائنات الغير مهددة.

الفقرة الثانية من الإصدار الثاني: ماس وستوارت (١٩٩٤)

وفقاً للمزيد من التعليقات الواردة والاختبارات الإضافية فقد تم إجراء بعض التغييرات الطفيفة على المعايير. وبالإضافة إلى ذلك فقد صنفت فئة الكائنات المعرضة للخطر الموجودة في الإصدار الثاني والفقرة الأولى منه على أنها فئة معرضة للانقراض، كما تم التأكيد على التطبيق الوفاي للنظام.

الفقرة الثالثة من الإصدار الثاني: الاتحاد الدولي (١٩٩٤)

اعتمد مجلس الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية هذا الإصدار في ديسمبر عام ١٩٩٤، والذي تضمن التغييرات الحادثة بناءً على تعليقات أعضاء الاتحاد. نشرت الصيغة الأولية لهذه الوثيقة دون تزويدها بالتفاصيل الهامة مثل تاريخ النشر والرقم الدولي للنشر، والتي تمت إضافتها فيما بعد عند إعادة الطباعة في عامي ١٩٩٨، ١٩٩٩. تم استخدام هذا الإصدار في القائمة الحمراء للاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية لعام ١٩٩٦ الخاصة بالحيوانات المهددة (بيلي وجروميريدج، ١٩٩٦)، وكذلك في القائمة الدولية للأشجار المهددة (أولدفيلد وآخرون، ١٩٩٨) وفي القائمة الحمراء للاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية لسنة ٢٠٠٠ الخاصة بالأنواع المهددة بالانقراض (هيلتون- تايلور، ٢٠٠٠).

الإصدار الثالث: الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية - لجنة بقاء الأنواع - فريق عمل

مراجعة المعايير (١٩٩٩)

وفقاً للتعليقات الواردة فقد تم عقد سلسلة من ورش العمل للنظر في معايير القائمة الحمراء للاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية واقترح بعض التغييرات المؤثرة في المعايير وتعريف بعض المصطلحات الأساسية والنظر في كيفية التعامل عند الشك في صحة البيانات.

الفقرة الأولى من الإصدار الثالث: الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية (٢٠٠١) اعتمد مجلس الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية هذا الإصدار الأخير في فبراير سنة ٢٠٠٠، والذي يحتوي على التغييرات الناتجة عن تعليقات أعضاء الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية ولجنة بقاء الأنواع وكذلك من الجلسة الأخيرة لاجتماع فريق عمل مراجعة المعايير.

ينبغي لكل التقييمات الحديثة الصادرة منذ شهر يناير عام ٢٠٠١ أن تستخدم الإصدار المعتمد الأخير مع الإشارة إلى رقم هذا الإصدار وتاريخ صدوره.

٤. يوضح الجزء الباقي من هذه الوثيقة النظام المقترح في عدة أجزاء. الجزء الثاني وهو مقدمة تمهيدية تعرض بعض المعلومات الرئيسية عن محتوى وسياق النظام وكذلك الإجراءات المتبعة عند تطبيق المعايير على الأنواع، بينما يستعرض الجزء الثالث تعريفات بعض المصطلحات الأساسية المستخدمة.

يوضح الجزء الرابع الفئات بينما يستعرض الجزء الخامس تفاصيل المعايير الكمية المستخدمة في تصنيف الأنواع المهتدة داخل الفئات. ويقدم المرفق الأول توجيهات بشأن كيفية التعامل مع البيانات المشكوك فيها عند تطبيق المعايير، ويقترح المرفق الثاني صيغة موحدة لوضع الفئات والمعايير بالقائمة الحمراء، بينما يبين المرفق الثالث الوثائق المطلوب إدراجها في القوائم الحمراء العالمية للاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية. ومن المهم لضمان الأداء الفعال للنظام أن تكون جميع الأجزاء مقروءة ومفهومة لضمان إتباع التعريفات والقواعد. (ملاحظة: سيتم تحديث المرفق الأول والثاني والثالث بصفة دورية)

ثانياً: المقدمة التمهيدية

يقصد من المعلومات الواردة في هذا الجزء توجيه وتسهيل الاستخدام وكذلك تفسير الفئات (مهدهد من الدرجة الأولى، مهدهد بالانقراض، وما إلى ذلك) والمعايير (أ - هـ) بما يندرج تحتها من معايير فرعية.

١- على المستوى التصنيفي وفي نطاق الإدراج في الفئات:

فإن المعايير يمكن تطبيقها على جميع الوحدات التصنيفية بما فيها ما دون النوع. وتستخدم كلمة "نوع" في المعلومات والتعاريف والمعايير التالية للتسهيل ولكنها تمثل الأنواع التصنيفية أو ما هو أقل منها بما في ذلك الأشكال التي لم يتم وصفها إلى الآن بشكل رسمي. كما أن هناك مدى كافي من المعايير على المستويات المختلفة التي تسمح بإدراج الأنواع المختلفة من الكائنات الحية بالشكل الأمثل فيما عدا الكائنات الدقيقة. ويمكن تطبيق هذه المعايير أيضاً في أي منطقة جغرافية أو سياسية ولكن في مثل هذه الحالات يجب الأخذ في الاعتبار النقطة ١٤.

في عرض نتائج تطبيق المعايير، لا بد من تحديد الوحدة التصنيفية والمنطقة المقصودة وفقاً للإرشادات التوجيهية الموثقة (انظر المرفق الثالث). تطبق عملية الإدراج في الفئات على الأنواع البرية في مناطق تواجدتها الأصلية أو التي تم إدخالها إلى مناطق أخرى بشكل مستحسن وهو ما عرفته إرشادات الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية على أنه محاولة لاسترداد النوع من أجل الحفاظ عليه مما يتطلب إدخاله لمناطق خارج نطاق توزيعه الجغرافي ولكن لها نفس طبيعة بيئته الجغرافية والطبيعية. إنها الطريقة الوحيدة لحماية الأنواع، عندما تنقل الرقعة الجغرافية التي كان يحتلها الكائن عبر تاريخه ولا تترك له مساحة باقية منها.

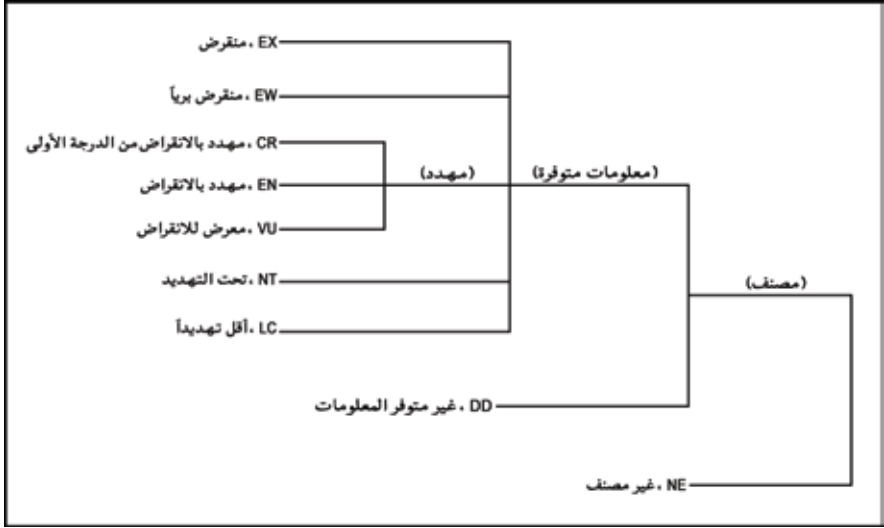
٢- طبيعة الفئات:

الانقراض هو عملية فرص ولذلك فإن تصنيف الأنواع ضمن الفئات الأعلى في التهديد يشير إلى توقعات أكبر لتعرضها للانقراض، فالأنواع المدرجة في تلك الفئات فرصتها أكبر في الانقراض خلال فترة زمنية محددة عن تلك المدرجة في فئات أقل (هذا إذا لم تتخذ محاولات جادة للحفاظ عليها)، ومع هذا فإن بقاء الأنواع المدرجة في الفئات الأعلى في التهديد وعدم انقراضها لا يعني بالضرورة أن هذا التقييم لم يكن دقيقاً منذ البداية. كل الأنواع المصنفة على أنها مهددة بالانقراض من الدرجة الأولى مؤهلة لأن تكون معرضة أو مهددة بالانقراض، وكذلك كل الأنواع المهددة بالانقراض مؤهلة لأن تكون معرضة للانقراض فتلك الفئات يمكن القول عنها أنها "الفئات المهددة" وهي تشكل جزءاً من المخطط العام. سوف يكون من الممكن وضع كل الأنواع في واحدة من تلك الفئات (انظر الشكل رقم ١).

٣- دور المعايير المختلفة:

هناك معايير كمية لتصنيف الأنواع على أنها مهددة بالانقراض من الدرجة الأولى، مهدهد بالانقراض أو معرضة للانقراض وذلك عندما يؤهل واحد من تلك المعايير النوع لأن يصنف في الفئة الملائمة لوضعه، ولذلك لا بد من تقييم كل نوع في ظل كافة المعايير حتى لو كان بعضها غير مناسب لبعض الأنواع (بعض الأنواع لا يمكن تصنيفها باستخدام تلك المعايير مهما كان قربها من خطر الانقراض)، لذا لا بد من وجود معايير مناسبة لتقييم مستويات التهديد لدى الأنواع جميعها. ويعتبر العامل الهام هنا هو وجود المعيار المناسب لتصنيف النوع

بغض النظر عن ملائمة كافة المعايير لتصنيف هذا النوع أو لتقييمه. ولأنه من الصعب التكهّن مسبقاً



الشكل ١: تركيبة الفئات.

بالمعيار المناسب لتصنيف النوع، فإنه يتم تقييم كل نوع في ظل كافة المعايير، والفئة الأعلى في التهديد التي ينطبق عليها المعايير التصنيفية هي التي يصنف عليها النوع.

٤- منشأ المعايير الكمية:

نتجت المعايير المختلفة (أ - هـ) من عملية مراجعة واسعة النطاق لكشف عوامل الخطر التي تهدد الكائنات الحية المتنوعة بمختلف أشكال حياتها. ولقد تم تطوير القيم الكمية الموجودة في المعايير من خلال مشاورات واسعة المدى ثم وضعت في مستويات يمكن القول عنها أنها ملائمة، بالرغم من عدم وجود شواهد رسمية لتلك القيم. لقد وضعت تلك المستويات كل على حدى غير أنها اتخذت نفس الشكل الموحد وأصبحت متسقة مع بعضها البعض.

٥- تفعيل عمليات الحفاظ على الأنواع وعلاقتها بعملية الإدراج:

تطبق معايير الفئات المهددة على الأنواع بغض النظر عن فاعلية محاولات الحفاظ عليها من عدمه وعلينا أن نؤكد هنا أنه ربما نحتاج لعمليات حفظ على نوع معين بالرغم من عدم تصنيفه كنوع مهديد. وتدخل محاولات الحفاظ على الأنواع ومتابعتها ضمن الوثائق المطلوبة (انظر المرفق الثالث).

٦- جودة البيانات وأهمية الاستدلال والتوقع:

من الواضح أن المعايير المستخدمة ذات طبيعة كمية ومع ذلك فإنه لا ينبغي أن يعوق نقص البيانات ذات الجودة العالية محاولات تطبيق تلك المعايير حيث أنه من المقبول استخدام أساليب التقدير والاستدلال

والتوقع. قد تعتمد أساليب الاستدلال والتوقع على تقدير التهديدات الحالية أو التهديدات المحتملة في المستقبل (بما في ذلك معدل التغير) وكذلك تقدير العوامل المتعلقة بوفرة وتوزيع أعداد النوع الواحد (بما فيها ظاهرة اعتماد النوع على أنواع أخرى) شريطة أن يتم التدعيم بشواهد أو دلائل معقولة ومقبولة. يمكن أن تعتمد التغييرات المتوقعة سواء في الماضي القريب أو الحاضر أو المستقبل القريب على سلسلة من العوامل المرتبطة ببعضها البعض ولكن يجب تحديد تلك العوامل على اعتبارها جزءاً من عملية التوثيق.

الأنواع المعرضة للخطر نتيجة للتهديدات المستقبلية والتي احتمال حدوثها ضعيف ولكن عواقبها وخيمة (مثل الكوارث) يجب أن تحددها المعايير (مثل الأنواع ذات التوزيعات الصغيرة أو التي تنتشر في مواقع قليلة). هناك بعض التهديدات التي يجب أن تحدد في وقت مبكر بهدف اتخاذ إجراءات صارمة بشأنها لأن تأثيراتها تكون غير قابلة للمعالجة (مثل الممرضات، الكائنات الغازية، التهجين).

٧- مشاكل مقياس الرسم:

يواجه تصنيف القائمة الحمراء المعتمد على حجم النطاقات الجغرافية وطبيعة البيئات التي تشغلها الأنواع مشكلة مع مقياس رسم الخرائط، فكلما كان المقياس ضيق كلما أوضح عدد أقل من التوزيعات والبيئات المشغولة وتقل فرصة تخطي تقديرات النطاق الجغرافي للنوع أو الأماكن التي يشغلها (على الأقل فيما يخص المنطقة التي يحتلها النوع، انظر تعريفات النقطة ١٠) حدود المعايير المحددة في القائمة، ولذا فإن استخدام مقياس رسم ضيق يسمح بضم أماكن أكثر من التي يشغلها النوع. وعلى العكس فإن مقياس الرسم الأوسع يوضح عدد أقل من الأماكن الغير مشغولة وبالتالي تزيد فرصة تخطي تقديرات النطاق الجغرافي للنوع حدود المعايير المحددة بالقائمة. ولذلك فإن اختيار المقياس المناسب الذي يسهل تقدير النطاقات الجغرافية يؤثر في حد ذاته على مخرجات تقييمات القائمة الحمراء وقد يكون مصدر للتناقضات والتحيز في عملية التقييم. ويعتبر من المستحيل إعطاء قوانين محددة لخرائط الأنواع والبيئات، ولكنها قوانين عامة يمكن اختيار المناسب منها على حسب النوع ومنشأه وبيانات توزيعاته الجغرافية.

٨- الشك في صحة البيانات:

إن البيانات المستخدمة لتقييم الأنواع في ظل المعايير الحالية غالباً ما يتم تقديرها مع قدر كبير من الشك في صحتها والذي يمكن أن ينشأ عن أي من العوامل الثلاثة التالية أو كلها: التغيرات الطبيعية، الغموض في المصطلحات والتعاريف المستخدمة، خطأ في القياس. إن الطريقة التي يتم بها التعامل مع البيانات المشكوك فيها يمكن أن يكون لها تأثير قوي على نتائج التقييم. ولذا فإن تفاصيل الأساليب الموصى بها لمعالجة البيانات المشكوك فيها مدرجة في المرفق ١، والتي ينصح بقرائها واتباع مبادئها.

بشكل عام عندما تؤدي البيانات المشكوك فيها إلى تباين كبير في نتائج التقييم، ينبغي أن تحدد المخرجات الممكنة، ويتم اختيار فئة واحدة ويوثق الأساس المبني عليه القرار فيكون بذلك قرار وقائي وذو مصداقية.

عندما تكون البيانات الخاصة بنوع ما مشكوك في صحتها، فإن هذا النوع يصنف ضمن فئة "غير متوفر المعلومات"، وفي هذه الحالة يجب على المقيم أن يوضح بالوثائق أن البيانات المشار إليها بهذه الفئة غير كافية لتحديد إلى أي فئة ينتمي النوع. ومن المهم أن نتذكر أن الأنواع التي لا توجد معلومات كافية عنها يمكن تصنيفها ضمن الفئات المهذبة بناءً على بعض المعلومات المتاحة عن تدهور بيئاتها أو العوامل الفجائية المهذبة لها وهو الأمر الذي أدى لتقليص فرص استخدام فئة "غير متوفر المعلومات" في القائمة الحمراء.

٩- الآثار الناتجة عن الإدراج بالقائمة الحمراء:

إن إدراج الأنواع في فئات "غير مصنف" أو "غير متوفر المعلومات" يشير إلى أنه لم تتم عملية تقييم لخطر تعرضها للانقراض لأسباب مختلفة، وحتى يتم هذا التقييم لا ينبغي أن تعامل تلك الأنواع على أنها غير مهددة، ومن الأحرى أن تحظى بنفس درجة الاهتمام المعطاة للأنواع المهددة خاصة الأنواع المدرجة في فئة "غير متوفر المعلومات" حتى يتم تقييم وضعها بصورة واضحة.

١٠- التوثيق:

جميع التقييمات ينبغي أن تكون موثقة. كما ينبغي لتقييمات الأنواع المهددة من أن تذكر المعايير الأساسية والفرعية المنطبقة عليها، فلا يقبل الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية أي تقييم لأي نوع بدون ذكر معيار واحد على الأقل. وإذا توافق أكثر من معيار فلا بد من ذكرهم. وإذا أثبت إعادة التقييم أن المعيار المذكور لم يعد متوافق فهذا لا يعني إدراج النوع في فئة أقل، بل ينبغي إعادة تقييم هذا النوع في ظل المعايير كلها لتوضيح وضعه بالضبط. كما أن العوامل المسؤولة عن تآهيل النوع في ظل المعايير لا بد أن تُذكر (انظر المرفقات الثاني والثالث). الوثائق المطلوبة للفئات الأخرى مذكورة أيضاً في المرفق الثالث.

١١- التهديدات والألويات:

لا يعتبر تصنيف الفئات المهددة وحده كافياً لتحديد أولويات عمليات الحفاظ على الأنواع، فهو ببساطة يعطي تقييماً لخطر الانقراض في ظل الظروف الراهنة، في حين أن نظام تحديد الأولويات المتعلقة بعمليات الحفاظ على الأنواع تشمل عناصر أخرى مثل التكلفة والإمكانيات المتاحة وفرص النجاح وغيرها من الخصائص البيولوجية المتعلقة بالموضوع.

١٢- إعادة التقييم:

ينبغي إعادة تقييم الأنواع في ظل المعايير على فترات مناسبة خاصة تلك الأنواع المدرجة في فئات "تحت التهديد" و"غير متوفر المعلومات"، وكذلك الأنواع المهددة ذات الوضع المتدهور المعروف أو المتوقع.

١٣- التنقل بين الفئات:

- تتحكم بعض القواعد في انتقال تصنيفات الأنواع بين فئات القائمة الحمراء وهي كما يلي:
- أ- يمكن نقل النوع من فئة أعلى إلى فئة أقل تهديداً إذا لم تعد معايير الفئة العليا متوافقة مع وضع هذا النوع لمدة لا تقل عن خمس سنوات.
 - ب- إذا ما تبين أن التصنيف الأساسي لنوع ما خاطئ، يمكن نقله لفئته الصحيحة أو حذفه تماماً من الفئات المهددة دون تأخر (انظر النقطة العاشرة في الأعلى).
 - ج- إذا تطلب نقل النوع من فئة أقل لفئة أعلى في التهديد فيجب أن يتم ذلك فوراً دون أي تأخر.

١٤- الاستخدام على المستوى الإقليمي:

إن فئات ومعايير القائمة الحمراء للاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية قد صممت خصيصاً لتقييم وضع الكائنات الحية على المستوى العالمي، ولكن كثيراً ما يتم تطبيقها على المستويات الأقل خاصة على المستويات الإقليمية أو الوطنية أو المحلية. ولعمل هذا لا بد من الرجوع إلى الإرشادات التوجيهية التي قام بها فريق العمل الإقليمي التابع للاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية ولجنة بقاء الأنواع (مثل

جردنفورس وآخرون، ٢٠٠١). وعند التطبيق على المستوى الوطني أو الإقليمي لابد من مراعاة أن الفئة التي ينتمي لها النوع قد تتغير في المستوى الإقليمي عن العالمي، فمثلاً عندما ينتمي نوعاً ما عالمياً لفئة "أقل تهديداً" فمن الممكن أن يكون "مهتد بالانقراض من الدرجة الأولى" على المستوى الإقليمي لمنطقة ما نظراً لقلّة أعداده في تلك المنطقة أو انخفاضها بشكل مستمر والذي من الممكن أن يكون بسبب وقوع تلك المنطقة على حافة توزيعه العالمي. وعلى العكس، فقد يكون النوع مصنّف على أنه معرض للانقراض عالمياً نظراً لإنخفاض أعداده أو تقلص رقعة توزيعه بينما هو في منطقة ما أقل تهديداً نظراً لثبوت أعداده. ومن الهام أن نذكر أيضاً أنه عند تقييم وضع الأنواع المتوطنة لمنطقة ما على المستوى الإقليمي فلا بد من توشي الحذر والتأكد من أنها لم يتم تقييمها من قبل سلطات القائمة الحمراء، وعند إجراء هذا التقييم ووضعها في فئات لآبد من موافقة السلطات المسؤولة عليها (مثل فريق لجنة بقاء الأنواع المتخصص والمتابع لهذا النوع).

ثالثاً: التعريفات والمصطلحات

١- المجتمع (الجماعة) و حجم المجتمع (الجماعة) (معايير أ، ج، د):

تستخدم معايير القائمة الحمراء مصطلح المجتمع (الجماعة) بمعنى محدد يختلف عن معناه البيولوجي، فهو هنا يُعرف على أنه العدد الكلي لأفراد النوع، ولأسباب وظيفية ترجع في الأساس للاختلاف في أشكال الحياة، فإن حجم المجتمع (الجماعة) يقاس بعدد الأفراد البالغة فقط. وفي حالة اعتماد النوع إجبارياً خلال دورة حياته كلها أو في جزء منها على نوع آخر، يجب استخدام قيم بيولوجية مناسبة للنوع العائل.

٢- المجتمعات أو الجماعات الفرعية (معايير ب، ج):

تعرف المجتمعات أو الجماعات الفرعية على أنها مجموعات متباعدة جغرافياً أو متباينة عن المجتمعات الجماعات الأصلية للأنواع والتي يتم تبادل القليل من الأفراد والجينات بينهم (عادةً ما يتم هجرة فرد أو جاميت في السنة كلها أو أقل من ذلك).

٣- الأفراد البالغة (معايير أ، ب، ج، د):

عدد الأفراد البالغة هو عدد الأفراد المعروف أو المقدر أو المستدل على قدرتها على التكاثر. وعند تقدير أعداد تلك الأفراد لابد من مراعاة ما يلي:

- لا تحسب الأفراد البالغة التي ليس لها مقدرة على إنتاج أفراد جديدة (على سبيل المثال الكتاثة العددية أقل مما يجب ليتم التخصيب).
- عندما يغلب جنس على الآخر داخل الجماعة أو يكون هناك تفاوت بينهم فإنه من الأحرى أن تستخدم تقديرات أقل لأعداد الأفراد البالغة.
- عندما يتأرجح حجم الجماعة بين الزيادة والنقصان، تستخدم التقديرات الأقل والتي تكون غالباً أقل كثيراً من المتوسط.
- تعد الوحدات القادرة على التكاثر في مستعمرة على أنها أفراد، إلا إذا كانت هذه الوحدات غير قادرة على أن تحيا بمفردها (مثال على ذلك الشعاب المرجانية).
- في حالة فقدان الأنواع لجميع أفرادها أو لمجموعة منها بشكل طبيعي خلال مرحلة معينة من دورة الحياة، يتم تقدير الأعداد في الوقت المناسب عندما تكون الأفراد البالغة مستعدة للتكاثر.
- عند إعادة إدخال أفراد إلى منطقة معينة، يجب أن ينجحوا في إنتاج جيل جديد قبل أن تحصى أعداد الأفراد البالغة.

٤- الجيل (معايير أ، ج، هـ):

تقدر مدة الجيل بمتوسط أعمار آباء وأمهات الصغار الحاليين (يقصد بالصغار الأفراد حديثي الولادة في الجماعة)، وبهذا تعكس مدة الجيل معدل تكرار التكاثر للأفراد داخل الجماعة. وتكون مدة الجيل أطول من عمر الأفراد البالغين عند أول دورة تكاثر لهم، بينما تكون أقل من عمر أقدم فرد بالغ، وهذا لا ينطبق على الأنواع التي تتكاثر مرة واحدة بالعمر. وعندما تتأرجح مدة الجيل نظراً للتهديدات يجب استخدام المدة الأكثر صحة (أي التي تكون أقل تأثراً).

٥- الاختزال (معياري أ):

الاختزال هو انخفاض أعداد الأفراد البالغة (النسبة المئوية) على الأقل عن تلك المذكورة في المعيار خلال فترة زمنية محددة (بالسنين) والذي لا يجب أن يستمر طويلاً. ولا ينبغي أن يفسر هذا الاختزال على أنه تفاوت في الأعداد ما لم يكن هناك دليل على هذا، كما أنه لا يُحسب التفاوت الذي يقلل من العدد في فترة من الفترات على أنه اختزال.

٦- الانخفاض المستمر (معايير ب، ج):

الانخفاض المستمر هو انخفاض حديث أو حالي أو متوقع في المستقبل (قد يكون مستمر أو متقطع أو غير منتظم) والذي يظل مستمراً ما لم يتم معالجة الأمر. لا تعتبر التفاوتات في الأعداد انخفاض مستمر، كما أنه لا يمكن اعتبار الانخفاض الملاحظ تفاوتاً ما لم يوجد دليل.

٧- التفاوتات الحادة (معايير ب، ج):

قد تحدث التفاوتات الحادة لعدد من الأنواع عندما يتباين حجم الجماعة أو مناطق التوزيع بصورة كبيرة وبسرعة وبشكل متكرر، والتي عادة ما تكون أعلى كثيراً من المتوقع (كأن تصل الزيادة أو النقصان إلى عشرة أضعاف القيمة المتوقعة).

٨- مجزأة بشدة (معايير ب):

تشير عبارة "مجزأة بشدة" إلى الوضع الذي يزيد من خطر انقراض النوع والذي ينتج من انعزال أفراد في جماعات فرعية صغيرة (قد يستدل على هذا الانعزال من معرفة الطبيعة المحيطة بالنوع)، هذه الجماعات الفرعية قد تنقرض مع ضعف احتمالية إعادة استعمار المكان.

٩- مدى الانتشار (معايير أ، ب):

يعرف مدى الانتشار على أنه المنطقة المحاطة بأقصر حدود وهمية متصلة والتي يمكن رسمها لتشمل كل أماكن تواجد النوع حالياً أو المستدل على تواجده بها أو المتوقع، باستثناء حالات التشتت (انظر الشكل ٢). يستبعد هذا المقياس التوزيعات الغير متصلة أو المتفرقة للنوع (مثل الأماكن الكبيرة التي يتضح عدم ملامتها) (انظر "المساحة المحتملة"، النقطة العاشرة في الأسفل). يمكن قياس مدى الانتشار (انظر "المساحة المحتملة"، النقطة العاشرة في الأسفل). يمكن قياس مدى الانتشار بالمضلع الأقل تحدياً (وهو المضلع الأصغر الذي لا تتعدى زواياه الداخلية ١٨٠ درجة، وهو يضم جميع أماكن التواجد).

١٠- المساحة المحتملة (معايير أ، ب، د):

المساحة المحتملة هي منطقة داخل "مدى الانتشار" (انظر النقطة ٩ في الأعلى) والتي يحتلها النوع بالفعل، فيما عدا حالات التشتت. ويعكس هذا المقياس حقيقة أن النوع لا يشغل كل المناطق داخل مدى انتشاره الذي من الممكن أن يحتوي على أماكن غير مشغولة أو غير ملائمة لمعيشته. في بعض الحالات (مثل أماكن تحشش المستعمرات غير القابلة للاستبدال، ومناطق الغذاء الهامة للأنواع المهاجرة) تكون المساحة المحتملة هي أصغر منطقة ضرورية لمعيشة أفراد النوع في أي مرحلة من مراحل حياتهم. وتعتبر المساحة من العوامل الرئيسية لتحديد المساحة المحتملة، والتي من المفروض أن تستخدم مقاييس مراعية للجوانب البيولوجية للنوع عند تقديرها مثل طبيعة التهديدات المواجهة والبيانات المتوفرة (انظر النقطة ٧ في المقدمة)

التمهيدية). لتجنب تباين المعلومات وعامل التحيز في التقديرات والنتائج عن استخدام مقاييس مختلفة في تقدير المساحة المحتملة، يجب توحيد تلك التقديرات من خلال تطبيق عامل مصحح المقاييس. ومع ذلك فإنه من الصعب إعطاء إرشادات محددة حول توحيد المقاييس لأن لكل نوع مقاييس لمنطقته تختلف عن الآخرين.

١١- الموقع (معايير ب، د):

كلمة الموقع تعني منطقة محددة جغرافياً أو بيئياً والتي يمكن لتهديد واحد أن يؤثر سريعاً على جميع أفراد النوع الموجودة بها. وتعتمد مساحة هذا الموقع على المنطقة التي يظهر فيها التهديد والتي قد تحتوي على جزء واحد أو أكثر من الجماعات الفرعية. وعندما يتعرض النوع لأكثر من تهديد، فمن الأحرى أن يعرف الموقع في ضوء أكثر التهديدات خطورة والأجدر بالاهتمام.

١٢- التحليل الكمي (معايير هـ):

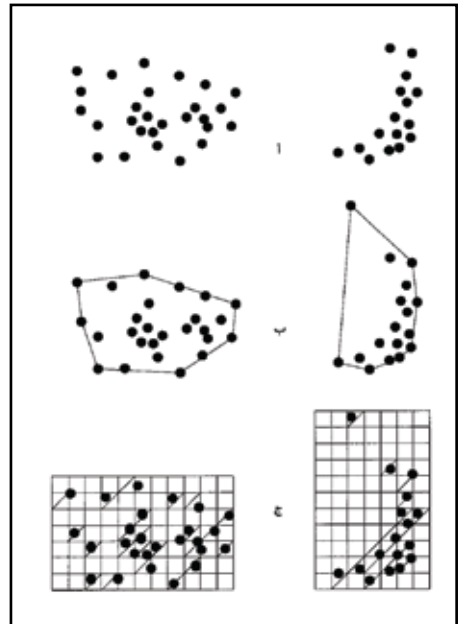
يعرف التحليل الكمي هنا على أنه أي شكل من أشكال التحليل يتم استخدامه لتقدير احتمالية انقراض النوع بناءً على ما يتم معرفته عن تاريخ حياته، متطلباته البيئية، التهديدات التي تواجهه، أو أية محاولات تمت للحفاظ عليه. ويعتبر تحليل بقاء الأفراد واحداً من تلك التحليل الكمية والتي ينبغي لها أن تستخدم كل المعلومات المتاحة المتعلقة بالنوع. وفي حالة نقص المعلومات، فإن ما يتوفر منها يستخدم لتقدير خطر انقراض النوع (على سبيل المثال تقدير وقع الأحداث الضارة العشوائية على النظم البيئية). وعند عرض نتائج التحليل الكمي لا بد من توثيق الافتراضات (يجب أن تكون موضوعية ومناسبة)، البيانات المستخدمة، البيانات أو الأرقام المشكوك فيها.

الشكل ٢: مثالين لتوضيح الفرق بين مدى الانتشار والمساحة المحتملة.

(أ) هو التوزيع المكاني لأماكن التواجد المعروفة أو المتوقعة أو المستدل عليها في الوقت الحالي.

(ب) يبين واحدة من الحدود الممكنة لمدى الانتشار، وهو المنطقة التي تم قياسها ضمن الحدود.

(ج) يبين قياس المساحة المحتملة، والتي يمكن قياسها من خلال مجموع مساحات المربعات التي يشغلها النوع.



رابعاً: الفئات

الشكل (١) يوضح العلاقات بين الفئات بعضها البعض

منقرض (EX)

يعتبر النوع منقرض عندما لا يكون هناك شك في أن آخر أفراده قد فنى، ويتحقق ذلك عندما تفشل عمليات المسح الشامل لكل بيئاته المعروفة أو المتوقعة داخل نطاق توزيعه وفي الأوقات المناسبة لوجوده (الوقت المناسب من اليوم والفصل والعام) في تسجيل وجود أي فرد له، مع مراعاة دورة حياة النوع وكذلك أشكال حياته.

منقرض برياً (EW)

يعتبر النوع منقرض برياً عندما لا يتواجد إلا مزروعاً (نبات) أو داخل أسر (حيوان) أو عندما يعاد تأهيله وإدخاله لمناطق خارج نطاق توزيعه، ويفترض ذلك عندما تفشل عمليات المسح الشامل لكل بيئاته المعروفة أو المتوقعة داخل نطاق توزيعه وفي الأوقات المناسبة لوجوده (الوقت المناسب من اليوم والفصل والعام) في تسجيل وجود أي فرد له، مع مراعاة دورة حياة النوع وكذلك أشكال حياته.

مهدد بالانقراض من الدرجة الأولى (CR)

يعتبر النوع مهدد من الدرجة الأولى عندما تتفق أفضل الأدلة المتاحة مع أحد المعايير الخمسة (أ - هـ) الخاصة بهذه الفئة (انظر القسم الخامس) والتي تشير إلى أن هذا النوع يواجه أعلى المخاطر والتي تهدده بالانقراض في البرية.

مهدد بالانقراض (EN)

يعتبر النوع مهدد بالانقراض عندما تتفق أفضل الأدلة المتاحة مع أحد المعايير الخمسة (أ - هـ) الخاصة بهذه الفئة (انظر القسم الخامس) والتي تشير إلى أن هذا النوع يواجه أعلى المخاطر والتي تهدده بالانقراض في البرية.

معرض للانقراض (VU)

يعتبر النوع معرض للانقراض عندما تتفق أفضل الأدلة المتاحة مع أحد المعايير الخمسة (أ - هـ) الخاصة بهذه الفئة (انظر القسم الخامس) والتي تشير إلى أن هذا النوع تهدده أخطار عليا في البرية.

تحت التهديد (NT)

يعتبر النوع تحت التهديد عندما لا تتفق معايير تقييمه مع فئات مهدد بالانقراض من الدرجة الأولى، مهدد بالانقراض، معرض للانقراض، ولكنه مؤهل لأن يصبح مههدداً في المستقبل القريب.

١ ملاحظة: كما تم في تصنيف الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية السابق، فإن الاختصارات التي يتم استخدامها لكل فئة (التي بين الأقواس) تكتب باللغة الإنجليزية عند ترجمتها إلى اللغات الأخرى (انظر المرفق الثاني).

أقل تهديداً (LC)

يعتبر النوع أقل تهديداً عندما لا تتفق معايير تقييمه مع أي من الفئات السابقة. وتضم هذه الفئة الأنواع الشائعة والمنتشرة.

غير متوفر المعلومات (DD)

ينضم النوع لفئة "غير متوفر المعلومات" عندما تكون المعلومات المتاحة عن توزيعه وحجم جماعته ووضعها غير كافية لتقييم مخاطر الانقراض التي يواجهها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على الرغم من أن هذا النوع قد يكون مدروس جيداً وخصائصه البيولوجية معروفة، لذلك لا تعتبر هذه الفئة واحدة من الفئات المهددة بل إن تصنيف النوع ضمنها يشير إلى أهمية الحصول على معلومات أكثر عنه وهو الأمر الذي قد تحققه الأبحاث المستقبلية. إنه من المهم عند تصنيف هذا النوع استخدام أية معلومات متاحة عنه وتوخي الحذر عند اختيار فئة "غير متوفر المعلومات" دون فئات التهديد المختلفة، فإذا تم الاشتباه في تقلص نطاق النوع نسبياً وقد مضى عليه وقتاً طويلاً منذ آخر تسجيلات أخذت له، فمن الممكن إدراجه كنوع مهدد.

غير مصنف (NE)

ينضم النوع لهذه الفئة إذا لم يتم تقييمه بالمعايير المستخدمة بعد.

خامساً: المعايير الخاصة بفئات مهدد بالانقراض من الدرجة الأولى ، مهدد بالانقراض، معرض للانقراض

مهدد بالانقراض من الدرجة الأولى (CR)

يعتبر النوع مهدد بالانقراض من الدرجة الأولى عندما تتفق أفضل الأدلة المتاحة مع أحد المعايير الخمسة التالية (أ - هـ) والتي تشير إلى أن هذا النوع يواجه أعلى المخاطر والتي تهدده بالانقراض في البرية:

أ. اختزال في حجم الجماعة بناءً على ما يلي:

١. اختزال مُلاحظ أو مُقدر أو مُستدل عليه أو مُشتبه به لأعداد الجماعة بمقدار ٩٠٪ على مدار العشرة أعوام الماضية أو خلال ثلاثة أجيال، أيهما أطول زمنًا، وتكون أسباب الاختزال قابلة للارتداد ومفهومة جيدًا ومتوقفة، ويكون الاختزال مبنياً على أي من النقاط التحديدية التالية:
(أ) مشاهدة مباشرة

(ب) فهرس مناسب لتواجد النوع ووفرته

(ج) تقلص المساحة المحتملة أو مدى الانتشار أو تدني جودة النظم البيئية

(د) استهلاك فعلي أو محتمل للنوع

(هـ) تأثيرات كل من الأنواع الدخيلة، التهجين، المُمْرَضَات، الملوثات، المنافسين، أو الطفيليات.

٢. اختزال مُلاحظ أو مُقدر أو مُستدل عليه أو مُشتبه به لأعداد الجماعة بمقدار ٨٠٪ على مدار العشرة أعوام الماضية أو خلال ثلاثة أجيال، أيهما أطول زمنًا، وقد تكون أسباب الاختزال غير متوقفة أو غير مفهومة أو غير قابلة للارتداد، ويكون الاختزال مبنياً على أي من النقاط التحديدية الخمس (أ - هـ) السابق ذكرهم في الجزئية الأولى من الفقرة أ.

٣. اختزال أفراد الجماعة بمقدار ٨٠٪ والذي من المتوقع أو المشتبه حدوثه خلال العشرة أعوام المقبلة أو خلال الثلاثة أجيال القادمة، أيهما أطول زمنًا (بحد أقصى ١٠٠ عام قادمة)، ويكون الاختزال مبنياً على أي من النقاط التحديدية الأربع (ب - هـ) السابق ذكرهم في الجزئية الأولى من الفقرة أ.

٤. اختزال مُلاحظ أو مُقدر أو مُستدل عليه أو مُشتبه به لأعداد الجماعة بمقدار ٨٠٪ في غضون عشرة أعوام أو خلال ثلاثة أجيال، أيهما أطول زمنًا (بحد أقصى ١٠٠ عام في المستقبل)، وتشمل تلك الفترة الزمنية الماضي والمستقبل، ويكون الاختزال أو أسبابه غير متوقف أو غير مفهوم أو غير قابل للارتداد ، وهو مبنياً على أي من النقاط التحديدية الخمس (أ - هـ) السابق ذكرهم في الجزئية الأولى من هذه الفقرة أ.

ب. التوزيع الجغرافي في ضوء مدى الانتشار (النقطة الأولى) أو المساحة المحتملة (النقطة الثانية) أو كليهما:

١. يقدر مدى الانتشار بمساحة أقل من ١٠٠ كم^٢، وتنطبق التقديرات مع اثنان على الأقل من النقاط الثلاث التالية:

(أ) مجزأة بشدة أو ينحصر وجودها في موقع واحد فقط.

(ب) الانخفاض المستمر والذي يكون ملاحظ أو مستدل عليه أو متوقع في أي من النقاط التالية:

(١) مدى الانتشار

(٢) المساحة المحتملة

(٣) المساحة أو المدى أو في جودة النظم البيئية

(٤) عدد المواقع أو الجماعات الفرعية

(٥) عدد الأفراد البالغة

(ج) التفاوتات الحادة في أي من النقاط التالية:

(١) مدى الانتشار

(٢) المساحة المحتملة

(٣) عدد المواقع أو الجماعات الفرعية

(٤) عدد الأفراد البالغة

٢. تقدر المساحة المحتملة بمساحة أقل من ١٠ كم^٢، وتنطبق التقديرات مع اثنان على الأقل من النقاط الثلاث التالية:

(أ) مجزأة بشدة أو ينحصر وجودها في موقع واحد فقط.

(ب) الانخفاض المستمر والذي يكون ملاحظ أو مستدل عليه أو متوقع في أي من النقاط التالية:

(١) مدى الانتشار

(٢) المساحة المحتملة

(٣) المساحة أو المدى أو في جودة النظم البيئية

(٤) عدد المواقع أو الجماعات الفرعية

(٥) عدد الأفراد البالغة

(ج) التفاوتات الحادة في أي من النقاط التالية:

(١) مدى الانتشار

(٢) المساحة المحتملة

(٣) عدد المواقع أو الجماعات الفرعية

(٤) عدد الأفراد البالغة

ج. يقدر حجم الجماعة بعدد أقل من ٢٥٠ فرد بالغ، وينطبق عليها أي مما يلي:

١. الانخفاض المستمر المقدر على الأقل بـ ٢٥٪ في غضون ثلاث سنوات أو خلال جيل واحد، أيهما أطول

زمنًا، (بحد أقصى ١٠٠ عام في المستقبل)، أو

٢. الانخفاض المستمر الملاحظ أو المتوقع أو المستدل عليه في عدد الأفراد البالغين والناتج عن واحد على

الأقل من السببين التاليين:

(أ) تكون تركيبة الجماعة في شكل واحد من الأشكال التالية:

(١) لا تحتوي أي جماعة فرعية على أكثر من ٥٠ فرد بالغ، أو

(٢) وجود على الأقل ٩٠٪ من الأفراد البالغين في جماعة فرعية واحدة

(ب) وجود تفاوتات حادة في عدد الأفراد البالغين

د. تقدر أفراد الجماعة بعدد أقل من ٥٠ فرد بالغ

٥. يوضح التحليل الكمي احتمالية الانقراض في الطبيعة على الأقل بنسبة ٥٠٪ في غضون عشرة أعوام أو ثلاثة أجيال، أيهما أطول زمنًا (بحد أقصى ١٠٠ عام قادمة)

مهدد بالانقراض (EN)

يعتبر النوع مهدد بالانقراض عندما تتفق أفضل الأدلة المتاحة مع أحد المعايير الخمسة التالية (أ - هـ) والتي تشير إلى أن هذا النوع يواجه أعلى المخاطر والتي تهدده بالانقراض في البرية:

- أ. اختزال أعداد أفراد الجماعة بناءً على أي مما يلي:
 ١. اختزال ملاحظ أو مُقدر أو مُستدل عليه أو مُشتبه به لأعداد الجماعة بمقدار ٧٠٪ على مدار العشرة أعوام الماضية أو خلال ثلاثة أجيال، أيهما أطول زمنًا، وتكون أسباب الاختزال قابلة للارتداد ومفهومة جيدًا ومتوقفة، ويكون الاختزال مبنياً على أي من النقاط التحديدية التالية:
 - (أ) مشاهدة مباشرة
 - (ب) فهرس مناسب لتواجد النوع ووفرته
 - (ج) تقلص المساحة المحتملة أو مدى الانتشار أو تدهور جودة النظم البيئية
 - (د) استهلاك فعلي أو محتمل للنوع
 - (هـ) تأثيرات كل من الأنواع الدخيلة، التهجين، الممرضات، الملوثات، المنافسين، أو الطفيليات.
 ٢. اختزال ملاحظ أو مُقدر أو مُستدل عليه أو مُشتبه به لأعداد الجماعة بمقدار ٥٠٪ على مدار العشرة أعوام الماضية أو خلال ثلاثة أجيال، أيهما أطول زمنًا، وقد تكون أسباب الاختزال غير متوقفة أو غير مفهومة أو غير قابلة للارتداد، ويكون الاختزال مبنياً على أي من النقاط التحديدية الخمس (أ - هـ) السابق ذكرهم في الجزئية الأولى من الفقرة أ.
 ٣. اختزال أفراد الجماعة بمقدار ٥٠٪ والذي من المتوقع أو المشتبه حدوثه خلال العشرة أعوام المقبلة أو خلال الثلاثة أجيال القادمة، أيهما أطول زمنًا (بحد أقصى ١٠٠ عام قادمة)، ويكون الاختزال مبنياً على أي من النقاط التحديدية الأربع (ب - هـ) السابق ذكرهم في الجزئية الأولى من الفقرة أ.
 ٤. اختزال ملاحظ أو مُقدر أو مُستدل عليه أو مُشتبه به لأعداد الجماعة بمقدار ٥٠٪ على مدار عشرة أعوام أو خلال ثلاثة أجيال، أيهما أطول زمنًا (بحد أقصى ١٠٠ عام في المستقبل)، وتشمل تلك الفترة الزمنية الماضي والمستقبل، وقد يكون الاختزال أو أسبابه غير متوقف أو غير مفهوم أو غير قابل للارتداد، وهو مبنياً على أي من النقاط التحديدية الخمس (أ - هـ) السابق ذكرهم في الجزئية الأولى من الفقرة أ.
- ب. التوزيع الجغرافي في ضوء مدى الانتشار (النقطة الأولى) أو المساحة المحتملة (النقطة الثانية) أو كليهما:
 ١. يقدر مدى الانتشار بمساحة أقل من ٥٠٠٠ كم^٢، وتطبق التقديرات مع اثنان على الأقل من النقاط الثلاث التالية:
 - (أ) مجزأة بشدة أو ينحصر وجودها فيما لا يزيد عن ٥ مواقع.
 - (ب) الانخفاض المستمر والذي يكون ملاحظ أو مستدل عليه أو متوقع في أي من النقاط التالية:

- (١) مدى الانتشار
- (٢) المساحة المحتملة
- (٣) المساحة أو المدى أو في جودة النظم البيئية
- (٤) عدد المواقع أو الجماعات الفرعية
- (٥) عدد الأفراد البالغة
- (ج) التفاوتات الحادة في أي من النقاط التالية:
 - (١) مدى الانتشار
 - (٢) المساحة المحتملة
 - (٣) عدد المواقع أو الجماعات الفرعية
 - (٤) عدد الأفراد البالغة

٢. تقدر المساحة المحتملة بمساحة أقل من ٥٠٠ كم^٢، وتنطبق التقديرات مع اثنان على الأقل من النقاط الثلاث التالية:

- (أ) مجزأة بشدة أو ينحصر وجودها فيما لا يزيد عن ٥ مواقع.
- (ب) الانخفاض المستمر والذي يكون ملاحظ أو مستدل عليه أو متوقع في أي من النقاط التالية:

- (١) مدى الانتشار
- (٢) المساحة المحتملة
- (٣) المساحة أو المدى أو في جودة النظم البيئية
- (٤) عدد المواقع أو الجماعات الفرعية
- (٥) عدد الأفراد البالغة
- (ج) التفاوتات الحادة في أي من النقاط التالية:
 - (١) مدى الانتشار
 - (٢) المساحة المحتملة
 - (٣) عدد المواقع أو الجماعات الفرعية
 - (٤) عدد الأفراد البالغة

ج. يقدر حجم الجماعة بعدد أقل من ٢٥٠٠ فرد بالغ، وينطبق عليها واحدة فقط من النقطتين التاليتين:

١. الانخفاض المستمر المقدر على الأقل ب ٢٠% في غضون خمس سنوات أو خلال جيلين، أيهما أطول زمناً، (بعد أقصى ١٠٠ عام في المستقبل)، أو
٢. الانخفاض المستمر الملاحظ أو المتوقع أو المستدل عليه في عدد الأفراد البالغين والناج عن واحد على الأقل من السببين التاليين:

- (أ) تكون تركيبة الجماعة في شكل واحد من الأشكال التالية:
 - (١) لا تحتوي أي جماعة فرعية على أكثر من ٢٥٠ فرد بالغ، أو
 - (٢) وجود على الأقل ٩٥% من الأفراد البالغين متجمعين في جماعة فرعية واحدة
- (ب) وجود تفاوتات حادة في عدد الأفراد البالغين
- د. تقدر أفراد الجماعة بعدد أقل من ٢٥٠ فرد بالغ

٥. يوضح التحليل الكمي احتمالية الانقراض في الطبيعة على الأقل بنسبة ٢٠٪ في غضون عشرون عاماً أو خمسة أجيال، أيهما أطول زمناً (بحد أقصى ١٠٠ عام قادمة)

معرض للانقراض (VU)

يعتبر النوع معرض للانقراض عندما تتفق أفضل الأدلة المتاحة مع أحد المعايير الخمسة التالية (أ - هـ) والتي تشير إلى أن هذا النوع تتهدده أخطار عليا في البرية:

أ. اختزال أعداد أفراد الجماعة بناءً على أي مما يلي:

١. اختزال ملاحظ أو مُقدر أو مُستدل عليه أو مُشتبه به لأعداد الجماعة بمقدار ٥٠٪ على مدار العشرة أعوام الماضية أو خلال ثلاثة أجيال، أيهما أطول زمناً، وتكون أسباب الاختزال قابلة للارتداد ومفهومة جيداً ومتوقفة، ويكون الاختزال مبنياً على أي من النقاط التحديدية التالية:
(أ) مشاهدة مباشرة

(ب) فهرس مناسب لتواجد النوع ووفرته

(ج) تقلص المساحة المحتملة أو مدى الانتشار أو تدهور جودة النظم البيئية

(د) استهلاك فعلي أو محتمل للنوع

(هـ) تأثيرات كل من الأنواع الدخيلة، التهجين، الممرضات، الملوثات، المنافسين، أو الطفيليات.

٢. اختزال ملاحظ أو مُقدر أو مُستدل عليه أو مُشتبه به لأعداد الجماعة بمقدار ٣٠٪ على مدار العشرة أعوام الماضية أو خلال ثلاثة أجيال، أيهما أطول زمناً، وقد تكون أسباب الاختزال غير متوقفة أو غير مفهومة أو غير قابلة للارتداد، ويكون الاختزال مبنياً على أي من النقاط التحديدية الخمس (أ - هـ) السابق ذكرهم في الجزئية الأولى من الفقرة أ.

٣. اختزال أفراد الجماعة بمقدار ٣٠٪ والذي من المتوقع أو المشتبه حدوثه خلال العشرة أعوام المقبلة أو خلال الثلاثة أجيال القادمة، أيهما أطول زمناً (بحد أقصى ١٠٠ عام قادمة)، ويكون الاختزال مبنياً على أي من النقاط التحديدية الأربع (ب - هـ) السابق ذكرهم في الجزئية الأولى من الفقرة أ.

٤. اختزال ملاحظ أو مُقدر أو مُستدل عليه أو مُشتبه به لأعداد الجماعة بمقدار ٣٠٪ على مدار عشرة أعوام أو خلال ثلاثة أجيال، أيهما أطول زمناً (بحد أقصى ١٠٠ عام في المستقبل)، وتشمل تلك الفترة الزمنية الماضي والمستقبل، وقد يكون الاختزال أو أسبابه غير متوقف أو غير مفهوم أو غير قابل للارتداد، وهو مبنياً على أي من النقاط التحديدية الخمس (أ - هـ) السابق ذكرهم في الجزئية الأولى من الفقرة أ.

ب. التوزيع الجغرافي في ضوء مدى الانتشار (النقطة الأولى) أو المساحة المحتملة (النقطة الثانية) أو كليهما:

١. يقدر مدى الانتشار بمساحة أقل من ٢٠٠٠٠ كم^٢، وتنطبق التقديرات مع اثنان على الأقل من النقاط الثلاث التالية:

(أ) مجزأة بشدة أو ينحصر وجودها فيما لا يزيد عن ١٠ مواقع.

(ب) الانخفاض المستمر والذي يكون ملاحظ أو مستدل عليه أو متوقع في أي من النقاط التالية:

- (١) مدى الانتشار
- (٢) المساحة المحتملة
- (٣) المساحة أو المدى أو في جودة النظم البيئية
- (٤) عدد المواقع أو الجماعات الفرعية
- (٥) عدد الأفراد البالغة
- (ج) التفاوتات الحادة في أي من النقاط التالية:
 - (١) مدى الانتشار
 - (٢) المساحة المحتملة
 - (٣) عدد المواقع أو الجماعات الفرعية
 - (٤) عدد الأفراد البالغة

٢. تقدر المساحة المحتملة بمساحة أقل من ٥٠٠ كم^٢، وتطبق التقديرات مع اثنان على الأقل من النقاط الثلاث التالية:

- (أ) مجزأة بشدة أو ينحصر وجودها فيما لا يزيد عن ١٠ مواقع.
- (ب) الانخفاض المستمر والذي يكون ملاحظ أو مستدل عليه أو متوقع في أي من النقاط التالية:

- (١) مدى الانتشار
- (٢) المساحة المحتملة
- (٣) المساحة أو المدى أو في جودة النظم البيئية
- (٤) عدد المواقع أو الجماعات الفرعية
- (٥) عدد الأفراد البالغة
- (ج) التفاوتات الحادة في أي من النقاط التالية:
 - (١) مدى الانتشار
 - (٢) المساحة المحتملة
 - (٣) عدد المواقع أو الجماعات الفرعية
 - (٤) عدد الأفراد البالغة

ج. يقدر حجم الجماعة بعدد أقل من ١٠٠٠٠ فرد بالغ، وينطبق عليها أي مما يلي:

١. الانخفاض المستمر المقدر على الأقل ب ١٠٪ في غضون عشر سنوات أو خلال ثلاثة أجيال، أيهما أطول زمناً، (بعد أقصى ١٠٠ عام في المستقبل)، أو
٢. الانخفاض المستمر الملاحظ أو المتوقع أو المستدل عليه في عدد الأفراد البالغين والناجح عن واحد على الأقل من السببين التاليين:

- (أ) تكون تركيبة الجماعة في شكل واحد من الأشكال التالية:
 - (١) لا تحتوي أي جماعة فرعية على أكثر من ١٠٠٠ فرد بالغ، أو
 - (٢) كل الأفراد البالغة متجمعة في جماعة فرعية واحدة
- (ب) وجود تفاوتات حادة في عدد الأفراد البالغين

د. تعد الجماعة صغيرة جداً ومحددة في شكل من الشكلين التاليين:

١. تقدر أفراد الجماعة بعدد أقل من ١٠٠٠ فرد بالغ.

٢. تشغل الجماعة منطقة صغيرة جداً (لا تتعدى مساحتها ٢٠ كم^٢) أو عدد من المواقع (خمسة أو أقل) وبهذا فهي عرضة لتأثيرات الأنشطة البشرية والأحداث العارضة خلال فترة زمنية وجيزة من المستقبل الغامض، وعلى ذلك فمن الممكن أن تصبح مهددة بالانقراض من الدرجة الأولى أو حتى منقرضة خلال فترة زمنية وجيزة.

٥. يوضح التحليل الكمي احتمالية الانقراض في الطبيعة على الأقل بنسبة ١٠٪ خلال مائة عام.

المرفق الأول: الشك في صحة البيانات

ينبغي تطبيق معايير القائمة الحمراء على الأنواع بِنَاءً على الأدلة المتاحة بشأن أعداد وتوزيعات الأنواع واتجاهاتها. وفي حالة وجود تهديد واضح للنوع من خلال، على سبيل المثال، تدهور بيئته الوحيدة، فينبغي إدراجه كنوع مهدد حتى لو لم يتوفر الكثير من المعلومات المباشرة عن وضعه من الناحية البيولوجية. وفي كل تلك الحالات هناك شئ من الشك في صحة المعلومات المتاحة وكيفية الحصول عليها، ويمكن تصنيف هذا الشك على أنه تغيرات طبيعية أو شك ذو دلالة أو كخطأ في القياس (أكايا وآخرون، ٢٠٠٠)، ولهذا فإن هذا القسم يقدم دليل توجيهي بشأن التعامل مع البيانات المشكوك في صحتها عند تطبيق المعايير.

تنتج التغيرات الطبيعية من حقيقة أن الأنواع تشهد تغيرات عبر تواريخ حياتها كما أن البيئة المحيطة بها تتغير عبر الزمان والمكان، وتؤثر تلك التغيرات على المعايير بقدر قليل نظراً لأن كل عامل من عوامل المعيار يشير إلى وقت محدد أو نطاق مكاني. وينشأ الشك ذو الدلالة من الغموض في تعريف المصطلحات أو التفاوت في الاستخدام بين مختلف المستخدمين. وعلى الرغم من محاولات تحري الدقة في وضع تعريفات مثل المصطلحات المستخدمة في المعايير، إلا أن هذا قد يؤدي في بعض الأحيان لفقدان المعاني العمومية. أما بالنسبة لخطأ القياس فهو أكبر مصدر للشك وهو ناتج عن نقص المعلومات الدقيقة بشأن العوامل المستخدمة في المعايير، وقد يكون هذا راجعاً إلى عدم تحري الدقة في تقدير القيم أو نابع من نقص المعرفة، ولكن يمكن تقليل هذا الخطأ أو التخلص منه بالحصول على بيانات إضافية. لمزيد من التفاصيل انظر أكايا وآخرون (لسنة ٢٠٠٠) وبورجمان وآخرون (لسنة ١٩٩٩).

وتعتبر واحدة من أبسط الطرق لإيضاح البيانات المشكوك فيها هي تحديد أفضل التقديرات ومجموعة متفاوتة من القيم المقبولة. وقد تكون أفضل التقديرات في حد ذاتها عبارة عن مجموعة متفاوتة من التقديرات، ولكن على أية حال ينبغي أن تكون أفضل التقديرات ضمن مجموعة القيم المقبولة. وعندما تكون البيانات مشكوك فيها بقدر كبير، تكون مجموعة التقديرات الأفضل هي نفس مجموعة القيم المقبولة. وهناك طرق كثيرة يمكن استخدامها لتحديد مجموعة القيم المقبولة، والتي قد تعتمد على حدود الثقة في البيانات، رأي خبير أو رأي متفق عليه بين مجموعة من الخبراء. وأياً كانت الطريقة المتبعة فلا بد من صياغتها وتوثيقها.

عند تفسير واستخدام بيانات مشكوك فيها، تلعب المخاطرة في التعامل مع هذه النوعية من البيانات دوراً هاماً. وتكون اتجاهاتنا لها شقين أساسيين، الشق الأول: على المقيم أن يحدد هل سيقوم بضم جميع القيم مع تباينها الكبير في التحليل أم سيقوم باستبعاد القيم المتطرفة ولا يضمها في تحليله (تعرف تلك القيم المتطرفة بالقيم التي تحتل الجدول). ولو كان القائم بالتقييم من نوعية من يحتمل القيم الجدلية فإنه سوف يضم جميع القيم وبالتالي تزيد فرصة الشك في صحة البيانات، بينما لو كان القائم على التقييم من نوعية من لا يحتمل القيم الجدلية (القيم المتطرفة) فإنه سوف يخرج تلك القيم من حساباته وبالتالي يقلل من فرص الشك في البيانات.

الشق الثاني: يعتمد على اتجاه القائم بالتقييم فيما يخص اتباعه نظام الاحتياط والحذر "النظام الوقائي" أو الشواهد والأدلة "النظام الدليلي" عند مواجهة الخطر (يعرف هذا باسم مدى تحمل أو تقدير الخطر). عند اتباع النظام الوقائي فإن النوع سيصنف مهدد طالما لم يتم بيان أو تأكيد أنه غير مهدد، أما اتباع النظام الدليلي فإنه لن يصنف النوع مهدد طالما لا توجد أدلة قوية تبين التهديد الحادث. وينبغي على المقيمين أن يستبعدوا الإتجاه الدليلي ويأخذوا بالإتجاه الوقائي الواقعي في حالة الشك في البيانات عند تطبيق المعايير، فعلى سبيل المثال تستخدم أقل تقديرات ممكنة بدلا من أفضل التقديرات عند تحديد حجم الجماعة خاصة إذا كان هناك تفاوت في أعدادها. ولا بد من توثيق كل هذه المواقف والإتجاهات بوضوح.

عند استخدام نقطة واحدة للتقدير (أي قيمة رقمية واحدة) سيؤدي ذلك إلى اختيار فئة واحدة من فئات القائمة الحمراء، أما عندما تُستخدم مجموعة من القيم فإننا قد نحصل على مجموعة من الفئات مما يعكس حالة عدم الثقة أو الشك في البيانات. فلا بد عند الحصول على فئة واحدة للتصنيف "مبنية على اتجاه غير موثوق منه" بيانها مع المعايير التي انطبقت عليها، بينما في حالة تعدد التصنيف "مجموعة من الفئات" فيجب توضيح هذا في التوثيق (للمزيد برجاء النظر في المرفق الثالث).

عندما تكون البيانات مشكوك فيها بصورة تجعل كل الفئات ممكنة ومتوافقة، فإنه ينبغي اختيار فئة "غير متوفر المعلومات"، ولكنه من الهام إدراك أن هذه الفئة تشير إلى أن البيانات غير كافية لتحديد مدى خطورة التهديدات التي يتعرض لها النوع وليس بالضرورة أن يكون هذا النوع غير معروف أو غير مهدد. وبالرغم من أن فئة "غير متوفر المعلومات" لا تعتبر من الفئات المهددة إلا أنها توضح أهمية الحصول على مزيد من المعلومات حول النوع لتحديد الفئة الملائمة له كما أنها توضح أهمية توثيق أي بيانات متاحة عن النوع أياً كانت.

المرفق الثاني: الإقتباس و التوثيق لفئات ومعايير القائمة الحمراء للإتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية

لتعزيز استخدام شكل موحد عند توثيق الاقتباس من معايير وفئات القائمة الحمراء، ينصح باستخدام إحدى الأشكال التالية:

1. كتابة أسماء الفئات كاملة أو الاستعانة بالاختصارات (عند الترجمة للغات أخرى، تترجم الاختصارات كما هي في اللغة الإنجليزية):
منقرض (EX)
منقرض برياً (EW)
مهدد بالانقراض من الدرجة الأولى (CR)
مهدد بالانقراض (EN)
معرض للانقراض (VU)
تحت التهديد (NT)
أقل تهديداً (LC)
غير متوفر المعلومات (DD)
غير مصنف (NE)

2. يوجد في القسم الخامس (الخاص بمعايير فئات مهدد بالانقراض من الدرجة الأولى، مهدد بالانقراض، معرض للانقراض) نظام هرمي للتقييم الأبجدي والرقمي للمعايير الأساسية والفرعية. وتشكل تلك المعايير (مستوياتها الثلاث) جزءاً لا يتجزأ من نظام التقييم الذي تتبعه القائمة الحمراء وبهذا يجب أن يشار إلى المعايير المستخدمة لتحديد الفئة بعدها مباشرة. يمكن الإشارة إلى المعايير الفرعية ذات المستوى الأول الواقعة مباشرة أسفل المعايير الرئيسية (المعايير من A وحتى C والمعيار D في فئة المعرض للانقراض) بالأرقام (١-٤) أو إذا كان أكثر من واحد يتم الفصل بينهم بعلامة "+". عند الإشارة لمعايير المستوى الثاني، تستخدم الأحرف الأبجدية الصغيرة (a-e) ويتم إدراجهم دون ترقيم. أما بالنسبة للمستوى الثالث والذي يظهر في المعايير B, C فنستخدم لهم الأرقام اللاتينية (i-v) ويتم وضعهم داخل أقواس (دون ترك مسافة بين الحرف السابق وبداية القوس) مع وضع فواصل إذا ما تم ذكر أكثر من معيار. وعندما يتوافق أكثر من معيار أساسي، ينبغي وضع فواصل منقوطة بينهم. وفيما يلي أمثلة توضيحية لما سبق:

EX	CR A1cd	VU A2c+3c
EN B1ac(i,ii,iii)	EN A2c; D	VU D1+2
CR A2c+3c; B1ab(iii)	CR D VU D2	
EN B2ab(i,ii,iii)	VU C2a(ii)	
EN A1c; B1ab(iii); C2a(i)	EN B2b(iii)c(ii)	
EN B1ab(i,ii,v)c(iii,iv)+2b(i)c(ii,v)	VU B1ab(iii)+2ab(iii)	
EN A2abc+3bc+4abc; B1b(iii,iv,v)c(ii,iii,iv)+2b(iii,iv,v)c(ii,iii,iv)		

المرفق الثالث: الوثائق المطلوبة الخاصة بالأنواع المدرجة في القائمة الحمراء للاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية

فيما يلي الحد الأدنى من المعلومات التي ينبغي أن تصاحب كل تقييم مقدم لإدراجه في القائمة الحمراء للاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية بشأن الأنواع المهددة.

- الاسم العلمي للنوع متضمناً بيانات المرجع
- الاسم الشائع بالإنجليزية وأية أسماء شائعة تستخدم له على نطاق واسع (مع تحديد لغة الاسم)
- فئات ومعايير القائمة الحمراء.
- دول الموطن (بما في ذلك البلدان الواقعة داخل دولة كبيرة كالولايات المتحدة الأمريكية، أقاليم ما وراء البحار مثل الجزر البعيدة عن الاراضى الرئيسية).
- بالنسبة للأنواع البحرية، ينبغي تسجيل مواقع الصيد والتي تتواجد فيها تلك الأنواع (انظر الموقع http://www.iucnredlist.org/documents/fao_fishing_areas.pdf لمعرفة مواقع الصيد التي حددها منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة).
- بالنسبة للأنواع المائية الإقليمية، ينبغي معرفة أسماء الأنهار أو البحيرات التي تتواجد بها تلك الأنواع.
- خريطة توضيحية تبين التوزيع الجغرافي (نطاق الظهور).
- أساس منطقي لإدراج النوع (متضمناً أية بيانات رقمية خاصة بالمعايير أو استدلالات أو أي شك في البيانات مع ذكر مقاديرهم).
- الإتجاهات الحالية لأفراد الجماعة (زيادة، نقصان، ثبات، أو غير معروف).
- البيئات المفضلة (باستخدام نسخة معدلة من تصنيف الخصائص العالمية للغطاء الأرضي، وهي متاحة إلكترونياً من خلال الموقع التالي:
<http://www.iucnredlist.org/technical-documents/classification-schemes>
أو عن طريق طلبه من خلال البريد الإلكتروني redlist@iucn.org)
- التهديدات الرئيسية (والتي تشير إلى التهديدات السابقة والحالية والمستقبلية باستخدام معيار تصنيفي متوفر من خلال لجنة بقاء الأنواع عن طريق الموقع والبريد الإلكتروني السابق ذكرهم).
- محاولات الحماية (تشير إلى المحاولات التي تتم حالياً وتلك المقترحة القيام بها باستخدام معيار تصنيفي متوفر من خلال لجنة بقاء الأنواع عن طريق الموقع والبريد الإلكتروني السابق ذكرهم).
- معلومات حول أية تغييرات تمت لوضع النوع في القائمة، مع تفسير لهذا التغير
- مصادر البيانات (تذكر كاملة، بما في ذلك المصادر التي لم تنشر بعد والاتصالات الشخصية).
- أسماء المقيمين وكيفية الاتصال بهم
- سيقوم عضوان من أعضاء سلطة القائمة الحمراء بمراجعة كافة التقييمات قبل أن تُدرج في القائمة، هذه السلطة يقوم بتعيينها رئيس لجنة بقاء الأنواع وهي مجموعة فرعية من مجموعة المتخصصين، وستُذكر أسماء المقيمين مع كل تقييم يظهر.

بالإضافة إلى الحد الأدنى من الوثائق المطلوبة، ينبغي أن تضاف أيضاً المعلومات التالية إذا اقتضى الأمر:

- إذا تم استخدام التحليل الكمي في التقييم (أي المعيار ه) ، ينبغي إضافة البيانات والافتراضات والمعادلات البنائية (في حالة استخدام تحليل بقاء الأفراد) للوثيقة.
- بالنسبة للأنواع المنقرضة أو المنقرضة في الطبيعة، يتطلب بعض الوثائق الإضافية الخاصة بالتاريخ الفعلي للانقراض والأسباب المحتملة له وكذلك بعض البيانات عن عمليات المسح التي تمت للبحث عن تلك الأنواع.
- بالنسبة للأنواع تحت التهديد، ينبغي أن يشتمل الأساس المنطقي لإدراجها على مناقشة للمعايير التي توافقت مع تلك الفئة أو أسباب تسليط الضوء على تلك الأنواع (مثل اعتمادهم المستمر على عمليات الحماية).
- بالنسبة للأنواع المدرجة في فئة غير متوفر المعلومات، لابد من ذكر أية معلومات متاحة حتى ولو بسيطة.

قد تجرى التقييمات باستخدام النسخة الثانية من برنامج راماس للقائمة الحمراء (أكاكيا وفرسون، ٢٠٠١) الذي يسند الأنواع إلى فئات القائمة الحمراء وفقاً لقواعد معاييرها. ويمتاز هذا البرنامج بقدرته على معالجة البيانات المشكوك فيها بطريقة سلسلة، كما أنه يقوم بتجميع معظم المعلومات المطلوب توثيقها والتي ذكرت بالأعلى إلا أنه في بعض الأحيان يتم صياغة تلك المعلومات بطرق مختلفة. وفيما يلي النقاط التي ينبغي ملاحظتها:

- إذا تم استخدام برنامج راماس للقائمة الحمراء حتى يتم إدراج الأنواع، فينبغي ذكر ذلك.
- ينبغي إدخال القيم الغير مؤكدة على أنها أفضل تقدير أو مجموعة من القيم المقبولة (انظر دليل راماس للقائمة الحمراء أو الملفات المساعدة للحصول على المزيد من المعلومات).
- تعتبر الإعدادات الخاصة بالمخاطرة في التعامل مع البيانات والشك فيها (أي مدى تحمل الجدول والخطر وأيضاً عبء إثبات صحة البيانات) إعدادات أولية، فإذا تم تغيير أحدها ينبغي أن يذكر هذا التغيير ويفسر جيداً، خاصة إذا ما تم الأخذ بالمواقف الوقائية الأقل.
- إذا ما تم الاعتماد على بيانات مشكوك فيها، فإنه سوف يثمر التصنيف عن فئة واحدة أو مجموعة من الفئات الممكنة، لذلك ينبغي اعتماد ما يلي من مقترحات:

- إذا امتدت مجموعة الفئات الممكنة عبر اثنان أو أكثر من الفئات المهددة (على سبيل المثال من فئة مهدد بالانقراض من الدرجة الأولى لفئة المعرض للانقراض) والتي يصعب تفضيل إحداهم، يجب الأخذ بالمقترح الوقائي فتختار الفئة الأكثر تهديداً كثرة على وشك الانقراض في المثال السابق. وفي هذه الحالة يذكر في الأساس المنطقي للاختيار مجموعة الفئات الممكنة مع الإشارة إلى أنه تم اتباع المقترح الوقائي، وذلك لتفريق تلك النقطة عن التي تليها. كما أنه من المقترح استخدام الصيغة التالية كمثل لتوضيح كيفية الإشارة: CR* (CR-VU)

- إذا نتجت مجموعة من الفئات الممكنة مع إمكانية تفضيل إحداهم، ينبغي ذكر هذه المجموعة في الأساس المنطقي للاختيار كما في المثال التالي: (EN (CR-VU)

- يحدد البرنامج المعايير المستخدمة في الإدراج (انظر نافذة الوضع). ولكن عندما تكون البيانات غير مؤكدة، تصبح المعايير المستخدمة تقريبية أو غير محددة على الإطلاق. وفي هذه الحالة ينبغي على المقيمين استخدام النتائج النصية لتحديد أو توضيح المعايير الأساسية والفرعية المتوافقة. كما يجدر الإشارة لتلك المعايير الناتجة بهذه الطريقة في الأساس المنطقي (لمزيد من التوضيح يتم الرجوع لقائمة المساعدة الخاصة براماس).
- إذا كانت فئة الأقل تهديداً هي المفضلة ولكن مجموعة القيم تمتد للفئات المهددة، يتم الإدراج في فئة تحت التهديد، مع ذكر المعايير التي جعلت القيم تمتد للفئات المهددة في الأساس المنطقي للاختيار.
- أية تقييمات تم إجرائها باستخدام هذا البرنامج لا بد أن تقدم عن طريق ملفات إدخال راماس للقائمة الحمراء (أي ملفات *.RED).

قد تكون التقييمات العالمية الجديدة أو المعادة للأنواع المدرجة في القائمة الحالية في حوزة برنامج القائمة الحمراء للاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية/لجنة بقاء الأنواع لإدماجها في الطبعة القادمة من القائمة الحمراء للأنواع المهددة بالانقراض (خاضعة للمراجعة المناظرة). ولاستعراض تلك التقييمات من داخل شبكة لجنة بقاء الأنواع، يكون من المفضل التعامل معها من خلال قاعدة البيانات الخاصة بالخدمات المعلوماتية للأنواع. وقد يتم الاستعراض بطريقة إلكترونية من خلال الملفات الناتجة عن راماس للقائمة الحمراء أو أية برامج تابعة لميكروسوفت أوفيس ٩٧ (أو إصدارات سابقة) مثل برامج وورد وإكسل وأكسس.

وينبغي أن ترسل تلك الملفات على العنوان التالي:

IUCN Red List Unit
IUCN UK Office, 219c Huntingdon Road
Cambridge CB3 0DL, United Kingdom
Tel: +44 (0)1223 277966,
Fax: +44 (0)1223 277845
E-mail: redlist@iucn.org

لمزيد من التوضيحات والمعلومات حول معايير القائمة الحمراء للاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية، الوثائق المطلوبة (متضمنة الوثائق العيانية) أو نتائج التقييمات، يرجى الإتصال بمكتب برنامج القائمة الحمراء للاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية/لجنة بقاء الأنواع الموضوع عنوانه بالأعلى.

المصنفات التابعة للجنة بقاء الأنواع بالاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية

خطط العمل:

تقيم سلسلة خطط العمل موضع الأنواع وبيئاتها من مخططات الحماية، كما تحدد الأولويات لتلك المخططات. وتعتبر هذه السلسلة (التي نشر منها ٦٠ مجلد حتى الآن) إحدى المصادر الموثوق بها عالمياً عن المعلومات الخاصة بصون الكائنات الحية والتي تفيد المسؤولين عن الموارد الطبيعية والمتحكمين بها في مختلف أنحاء العالم.

تحتوي القائمة الحمراء للأنواع المهددة بالانقراض (من النباتات والحيوانات) على الأنواع التي صنفت بناءً على فئات ومعايير القائمة الحمراء. ويذكر لكل نوع الفئة المهددة التابع لها والمعايير التي تخصه، إلى جانب بعض التوثيق الأخرى من نطاق التوزيع، البيئات، التهديدات، مقاييس الحماية، إلى آخره.

سياسات وإرشادات الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية:

تقدم هذه السياسات والإرشادات مبادئ للحماية تساعد في اتخاذ القرارات على المستويات العالمية والمحلية.

الدراسات الأساسية:

- اتفاقية الاتجار بالأنواع البرية المهددة بالانقراض من النباتات والحيوانات (سيستس)
- التماسيح
- الكتيبات التعليمية عن الثدييات
- السلاحف البحرية
- النباتات
- التجارة
- أشياء أخرى

الدراسات الوقائية:

نشرت لجنة بقاء الأنواع عدد من الدراسات الوقائية التي تغطي مساحة كبيرة من الموضوعات بما في ذلك صون مجموعات الكائنات الحية الموجودة في منطقة جغرافية معينة، وموضوعات خاصة بالاتجار بالكائنات البرية، وتسجيل وقائع ورش العمل.

تدعم أنشطة الاتصالات الخاصة بلجنة بقاء الأنواع بسخاء من قبل:

- المجلس الزراعي، تايوان
- إدارة البيئة والغذاء والشؤون الريفية (ديفرا)
- سلطنة عمان، من خلال بيتر سكوت الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية لجنة بقاء الأنواع صندوق دعم خطط العمل
- مجلس تنظيم الملاحة بالمحيط
- صندوق الدعم العالمي للطبيعة

تتوافر المعلومات الخاصة بمصنفات لجنة بقاء الأنواع بالاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية من خلال الموقع

التالي: <http://www.iucn.org/ssc>

لجنة بقاء الأنواع التابعة للاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية

تعتبر لجنة بقاء الأنواع واحدة من ست لجان متطوعة تابعة للاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية، الذي يعتبر اتحاداً للدول والأجهزة الحكومية والأهلية ذات السيادة. ولهذا الاتحاد ثلاث أهداف رئيسية ألا وهي: توفير الحماية اللازمة للطبيعة خاصة التنوع البيولوجي لضمان الأساس الضروري للمستقبل، ضمان استخدام الموارد الطبيعية بطريقة حكيمة ومعتدلة ومستدامة، توجيه تنمية المجتمعات البشرية ناحية أساليب الحياة الجيدة التي تكون في تناغم مع المكونات الأخرى من المحيط الحيوي.

تكمن مهمة لجنة بقاء الأنواع في حماية التنوع البيولوجي عن طريق تطوير وتنفيذ بعض البرامج التي من شأنها إنقاذ واستعادة الأنواع ووضعها تحت السيطرة وكذلك بيئاتها. تتألف عضوية لجنة بقاء الأنواع من شبكة من حوالي ٧٠٠٠ متطوع من العلماء والباحثين الميدانيين والمسؤولين الحكوميين والحماة من مختلف دول العالم، وتعتبر تلك العضوية مصدر ليس له مثيل للمعلومات عن التنوع البيولوجي وحمايته. وعلى هذا النحو فإن أعضاء لجنة بقاء الأنواع تتقدم بالمشورات الفنية والعلمية للمشاريع التي هدفها صون التنوع البيولوجي في جميع أنحاء العالم، وتعمل كموارد للحكومات والاتفاقيات العالمية ومنظمات الحماية.

IUCN Species Survival Commission
Rue Mauverney 28, 1196 Gland, Switzerland
Tel: +41 22 999 01 53, Fax: +41 22 999 00 15
E-mail: ssc@iucn.org

IUCN SSC Red List Programme Office
219c Huntingdon Road, Cambridge CB3 0DL, United Kingdom
Tel: +44 1223 277966, Fax: +44 1223 277845
E-mail: redlist@ssc-uk.org

IUCN Publications Services Unit
Rue Mauverney 28, 1196 Gland, Switzerland
Tel: +41 22 999 0000, Fax: +41 22 999 0020
E-mail: books@iucn.org
<http://www.iucn.org/publications>



الاتحاد الدولي لصون الطبيعة
والموارد الطبيعية

مركز البحر المتوسط للتعاون

Parque Tecnológico de Andalucía
Marie Curie, 22

29590 - Campanillas (Málaga)

Phone:: +34 95 202 84 30

Fax: +34 95 202 81 45

www.iucn.org/mediterranean

E-Mail: uicnmed@iucn.org

الدعم الرئيسي لمركز البحر المتوسط للتعاون من خلال:

